الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٧٩
الإثنين، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/50/574)

مشاريع القرارات (A/50/L.24 و A/50/L.37 و A/50/L.38)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تواصل الجمعية العامة بعد ظهر اليوم نظرها في البند ٤٤ من جدول الأعمال للبت في مشاريع القرارات المقدمة تحت هذا البند.

أعطي الكلمة لممثل النرويج بوصفه أحد مقدمي مشروع القرار A/50/L.24.

السيد آس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/50/L.24 أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه: الأرجنتين، والأردن، واستونيا، واسرائيل، والبانيا، وأيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، والبرتغال، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، وجيبوتي، وساموا، وسلوفينيا، والسنغال، وسوازيلند، وسورينام، وطاجيكستان، وفيجي، وقبرص، وكوستاريكا، وكينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالطه، والمغرب، وموريتانيا، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/50/L.37، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار هذا أصبحت البحرين وعمان مشاركتين في تقديمه.

بالاضافة إلى ذلك وقبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/50/L.38 أود أن أعلن أن البلدان الآتية أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار هذا: البحرين، وجيبوتي، وعمان، والمغرب، وموريتانيا.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/50/L.24 و A/50/L.37 و A/50/L.38.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86907
9586907

وقد أبدت عدة وفود رغبتها في الإدلاء ببيانات لتعليل التصويت قبل التصويت.

وأود أن أذكر الوفود أن الكلمات التي تدلي بها الوفود لتعليل التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مبارك (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما حدث في العام الماضي، سيصوت وفدي معارضا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.24.

ولبنان الذي شارك باخلاص في عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، هو البلد الذي عانى الكثير من الصراع العربي الاسرائيلي. وعلى ذلك فإننا نرى أنه يجب أن نجني الكثير من عقد السلام العادل والدائم والشامل الذي نسعى إلى تحقيقه في المنطقة.

بيد أن مشروع القرار المعروض علينا، على الرغم من الجهود التي بذلناها مع مقدمي المشروع، لم يتناول شاغلنا الأساسي المتمثل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يطالب اسرائيل بسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية حتى حدود لبنان المعترف بها دوليا. والسلام الحقيقي في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق دون أن ينفذ هذا المطلب الأساسي. وقد كررنا هذه النقطة مرة بعد أخرى سواء في مدريد أو في محادثات السلام الثنائية في واشنطن أو في أي من المحافل الدولية الأخرى.

وأود مرة أخرى أن أذكر بأن لبنان شارك في مؤتمر السلام في مدريد وفي المحادثات الثنائية اللاحقة في واشنطن على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان. ويستند ذلك إلى تفهم واضح بأن عملية السلام في الشرق الأوسط ستوفر الإطار اللازم لكي تنفذ اسرائيل في النهاية قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي رفضت تنفيذه طوال ١٧ عاما وبصفة خاصة منذ أن بدأت عملية السلام منذ أربعة أعوام.

وبالإضافة إلى ذلك فإن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، وأعمال العدوان اليومية التي ترتكبها القوات الاسرائيلية ضد المدنيين اللبنانيين، وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين على أعلى مستوى لا تقدم لنا أية تأكيدات بشأن امتثال اسرائيل لأحكام القرار.

وتؤكد الحالة التي تتسم بالعنف والسائدة في جنوب لبنان الفشل الكامل لمفهوم منطقة الأمن التي أنشأتها اسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك فإن الهجمات العديدة التي يشنها الجيش الاسرائيلي في شمال تلك المنطقة تبين مرة أخرى بجلاء تام، فشل ذلك المفهوم.

إننا نعتقد اعتقادا جازما أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) هو وحده الذي يحقق السلام والأمن في جنوب لبنان.

وقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) قرار واضح. والواقع أن مجلس الأمن، منذ عام ١٩٧٨ يجدد بصفة مستمرة ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولن يسود السلام في الشرق الأوسط ما دامت اسرائيل تحتل جنوب لبنان والجولان. ويجب أن تنسحب اسرائيل من جنوب لبنان وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومن الجولان حتى خط ٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وذلك إذا ما أردنا تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

ولبنان، كمشارك أساسي في عملية السلام في الشرق الأوسط، سيصوت معارضا مشروع القرار المعروض علينا. وسيقدر المجتمع الدولي تماما معنى وأهمية تصويتنا الذي يبين بوضوح وبما لا يدع أي مجال للشك في أن موقفنا في محادثات السلام الثنائية سيظل ثابتا لا يتزعزع. إننا نكرر بقوة مطالبتنا بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفضلا عن ذلك، فإن لدى وفدي تحفظات بشأن الفقرات الثالثة والرابعة والسابعة من ديباجة المشروع والفقرتين ٥ و ٨ من منطوقه، وهي الفقرات التي تشير إلى المحادثات المتعددة الأطراف. وأود أن أعيد مرة أخرى تأكيد موقف لبنان المعروف جيدا والثابت بشأن هذا الموضوع. فلبنان يرى أنه لا ينبغي إجراء أي محادثات متعددة الأطراف إلى أن تسفر المحادثات الثنائية عن اتفاق كامل فيما بين المشتركين في مؤتمر السلام. ولا نزال نعتقد بحزم أن المحادثات المتعددة الأطراف التي تعقد اليوم سابقة لأوانها ولا يمكن أن تؤدي إلى شيء.

وأخيرا، أود التشديد على أن لبنان لا يزال ملتزما تماما بمؤتمر مدريد للسلام ابتغاء التوصل إلى سلم عادل ودائم وشامل. وسيواصل بلدي المطالبة بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) من أجل مواجهة هذا التحدي.

السيد حسن (العراق): يؤيد وفد بلدي الأهداف الواردة في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.37 الخاص بالقدس، ومشروع القرار A/50/L.38 الخاص بالجولان السوري المحتل، والمعروضين ضمن البند ٤٤ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط". ولولا حرماننا من التصويت بسبب العقوبات الشاملة المفروضة علينا وتجميد أرصدتنا في الخارج، لصوتنا بتأييد مشروعي القرارين.

وبنفس الوقت، يود وفد بلدي تسجيل تحفظه على النص الوارد في الفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار A/50/L.38. كما أننا نعتقد بأن مشروع القرار A/50/L.37 الخاص بالقدس أهمل الإشارة إلى تطور خطير ذي علاقة بمستقبل هذه المدينة المقدسة؛ ونعني به قرار الكونغرس الأمريكي الأخير بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام ١٩٩٩. إن قرار الكونغرس هذا يتناقض ويخرق العديد من قرارات الجمعية العامة ابتداء من قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢)، وكذلك يخرق العديد من قرارات مجلس الأمن، ومنها القراران ٢٥٠ (١٩٦٨) و ٢٥٢ (١٩٦٨) والقراران ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) والقرار ٢٩٨ (١٩٧١) والقراران ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) والقرار ٦٧٢ (١٩٩٠).

وجميع هذه القرارات اعتبرت إجراءات اسرائيل لتغيير المركز القانوني للقدس الشريف باطلة ولاغية وغير قانونية، وطالبت الدول التقيد بذلك. وبالإضافة إلى ذلك فإن قرار الكونغرس الأمريكي يتناقض مع تعهدات الولايات المتحدة التي تسمي نفسها راعية السلام، ومنها رسالة التطمينات الأمريكية إلى الطرف الفلسطيني في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ والتي تقول: "تعارض الولايات المتحدة ضم اسرائيل للقدس الشرقية وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها وتوسيع حدود البلدية".

وأيضا، يمثل قرار الكونغرس الأمريكي استفزازا لمشاعر المسلمين والمسيحيين على حد سواء في العالمين العربي والاسلامي، مثلما أشار إلى ذلك بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وإزاء ذلك، يرى وفد بلدي أن إهمال الإشارة إلى هذا التطور الخطير يضعف من شمولية مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

وقبل الشروع في البت في مشاريع القرارات، أود أن أعلن بأنه بعد تقديم مشروع القرار A/50/L.24، أصبحت بنن من البلدان المشاركة في تقديمه.

وستقوم الجمعية الآن بالبت في مشاريع القرارات الثلاثة المقدمة تحت البند ٤٤ من جدول الأعمال وهي: A/50/L.24 و A/50/L.37 و A/50/L.38.

نتناول أولا مشروع القرار A/50/L.24 المعنون "عملية السلام في الشرق الأوسط".

نبدأ الآن في عملية التصويت.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان،

تايلنـــد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيـــة السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إيران (جمهورية - الاسلامية)، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية.

الممتنعـون:
السودان.

اعتمد مشروع القرار A/50/L.24 بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٢١/٥٠).

بعد ذلك أبلغ وفـــدا غينيا - بيساو ونيجيريا الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/50/L.37 المعنون "القدس".

نبدأ الآن في عملية التصويت.

طـُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحريـــن، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبيـــة، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبيـــة، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكـــو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطـــر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكـــا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربيـــة السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيـــا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل.

الممتنعون:
أنتيغوا وبربودا، جـــزر البهاما، الكونغو، كوستاريكا، كـــوت ديفوار، دومينيكا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، سوازيلند، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/50/L.37 بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت (القرار ٢٢/٥٠ ألف).

بعد ذلك أبلغ وفد إيطاليا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا؛ وأبلغ وفدا غينيا - بيساو ونيجيريا أنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نصل الآن إلى مشروع القرار A/50/L.38 المعنون "الجولان السوري".

نبدأ الآن في عملية التصويت.

طـُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوبـــا، قبرص، جيبوتي، إكوادور، مصر، إثيوبيا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا،

إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، دومينيكا، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، لاتفيا، ليسوتو، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جزر سليمان، إسبانيا، سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فنزويلا.

اعتمد مشروع القرار A/50/L.38 بأغلبية ٦٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٧٩ عضوا عن التصويت (القرار ٥٠/٢٢ باء).

بعد ذلك أبلغ وفد نيجيريا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا، وأبلغ وفد غينيا - بيساو أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن عدة ممثلين يودون الإدلاء ببيانات لتعليل تصويتهم. فهل لي أن أذكّر الوفود بأن الكلمات التي تدلي بها الوفود لتعليل التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هزلان (تركيا): إن وفدي قد صوت مؤيدا لمشاريع القرارات الثلاثة، المعروضة على الجمعية اليوم، مثلما فعلنا في الماضي بالنسبة لمشاريع القرارات المماثلة. بيد أني أود أن أوضح موقف وفدي بشأن أحد جوانب الحالة في الشرق الأوسط.

ففي رأينا أن نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط سوف يرتهن إلى حد بعيد بوضع حد للإرهاب في المنطقة. ولذا ينبغي لبلدان المنطقة أن تمتنع، في جميع الأحوال، عن تقديم أي تشجيع مباشر أو غير مباشر للمجموعات الإرهابية. ومن المأمول أن تقوم بذلك جميع الدول المعنية.

السيد فالينسيا رودريغز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن وفد إكوادور قد صوت مؤيدا لمشاريع القرارات A/50/L.24 و A/50/L.37 و A/50/L.38، لأنه مقتنع أن الأمر يدعو إلى الإسهام بالطريقة الممكنة الأكثر فعالية، لتعزيز عملية المفاوضات الجارية في الوقت الحاضر، بقصد التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع الصعب والخطر في الشرق الأوسط. ونحن نسلّم بشعور خاص بالارتياح بأن خطوات أساسية قد اتخذت لتحقيق هذا الهدف، ونحيي تلك الإنجازات الأساسية. ونأمل بحرارة أن تستمر هذه العملية، بل أن تتكثف، حتى يمكن أن تصل قريبا إلى ذروتها بتحقيق النتيجة التي ننشدها جميعا.

إن هذا التصويت، القائم على أساس الأسباب التي بينتها، يعبّر عن موقف إكوادور الثابت الذي ينبذ ويرفض الاعتراف باحتلال الأراضي أو ضمها بالقوة أو بانتهاكات حقوق الإنسان. ويعبّر أيضا عن اعتقاد إكوادور الراسخ بأنه يجب إيجاد تسوية سلمية عن طريق التفاوض، للمشاكل الإقليمية القائمة بين الدول المعنية، وذلك وفقا للمبادئ التي أقرها الميثاق وطبقا لقواعد القانون الدولي.

السيد غوسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفدي ينضم بالطبع إلى مشروع القرار A/50/L.24 الذي اعتمدته الجمعية العامة توا. وقد صوتنا تأييدا له ونؤيد مضمونه بلا تحفظ. إن التطورات الجديدة في عملية السلام جديرة بالترحيب، وينبغي تشجيع من يشاركون في هذه العملية على المواظبة في جهودهم.

وفي هذا الصدد نود مرة أخرى أن نشيد بالمرحوم رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، الذي دفع بحياته ثمن التزامه بالسلام. وأسوة بما حدث في العام الماضي، إزاء مشروع قرار مماثل، لم تشأ فرنسا أن تشترك في تقديم مشروع القرار A/50/L.24

لأسباب تعرفها الجمعية العامة تماما. فنحن نعتقد أن إغفال أية إشارة إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) أمر يؤسف له. وتعلق فرنسا أهمية خاصة على المبادئ التي يتضمنها ذلك النص، وكانت تود أن تؤكد الأمم المتحدة من جديد، في هذه المناسبة، تمسكها بسيادة لبنان واستقلاله ووحدته الإقليمية.

السيدة ماوهني (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما صوتت كندا على مشروع القرار المعنون "الجولان السوري" فإنما حافظت على الموقف الذي اتخذته في العام الماضي، وامتنعت عن التصويت. ونحن نأسف جدا لأن النص ظل إلى حد بعيد بدون تغيير بالقياس إلى السنوات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، نأسف لإضافة إشارة إلى حدود معينة في قرار هذا العام. فكندا تعتقد أن هذه القضية ينبغي أن تناقشها وتحلها في خاتمة المطاف الأطراف المعنية، داخل الإطار الأوسع لعملية السلام في الشرق الأوسط. ولذا فلا نستطيع أن نؤيد مشروع قرار يمكن أن يستبق الحكم على نتيجة تلك المفاوضات، والاتفاق الممكن أن يعقد في خاتمة المطاف بين الأطراف المعنية.

السيد كيركلاند (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن آراء حكومتي معروفة تماما بشأن قرارات تسعى إلى أن تعالج قضايا لا يمكن أن تُحل، بشكل واقعي، إلا من خلال مفاوضات بين الأطراف في المنطقة. إن هذا المحفل لا يشجع أو يؤيد تلك العملية التفاوضية باستمراره في تأييد قرارات تؤدي بوضوح إلى الانقسام، وتنحاز انحيازا واضحا إلى أحد الأطراف في المفاوضات، وتحاول أن تقرر نتائج معينة يجب أن تتوصل إليها الأطراف أنفسها. إن النجاح الذي تحقق في الشرق الأوسط في السنتين السابقتين قد بيَّن لنا، أكثر من مرة، أن المفاوضات بين الأطراف هي وحدها التي يمكن أن تجعل من السلام حقيقة ماثلة.

ونحن مقتنعون أن مشروع القرار A/50/L.38، مثل القرارات الأخرى التي تعالج النزاع العربي - الإسرائيلي الطويل الأمد، لا يؤدي إلا إلى تعقيد التوصل إلى نتيجة مقبولة من الطرفين ويجعل هدف السلام الشامل الذي تُبذل المساعي في سبيله أصعب تحقيقا.

إن سوريا وإسرائيل تشتركان في عملية مفاوضة لحل خلافاتهما وتحقيق اتفاق للسلام الدائم. وكلا الطرفين ضالع بعمق في هذه العملية الدقيقة، إننا نأمل أن يتفادى هذا المحفل اتخاذ قرارات ليس من شأنها إلا أن تعقد جهودهما. والولايات المتحدة تؤيد بقوة هذه العملية كجزء لا يتجزأ من هدف تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بهذا الهدف فيما نضطلع به من دور كشريك كامل ووسيط نشط في عملية تحقيق السلام العربي الإسرائيلي.

وعلى نحو ما كانت عليه ممارستنا في الماضي، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع القرار الخاص بالقدس. فالقدس يجب أن تبقى غير مقسمة وينبغي أن يحدد مستقبلها من خلال المفاوضات بشأن الوضع الدائم، وذلك كما اتفق الطرفان في إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ولا ينبغي لهذه الجمعية أن تقحم نفسها في هذه القضية الأكثر تعقيدا وإثارة للمشاعر، في حين أن الطرفين نفسيهما قررا إرجاء المناقشة بشأن القدس إلى المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم، التي من المقرر أن تبدأ في أيار/مايو ١٩٩٦.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.38 بشأن الجولان. ولكن لا يجب أن يفهم من تصويتنا على هذا النحو بأنه اعتراف بما يسمى بإسرائيل. وعلى نفس الأساس صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.37 بشأن القدس.

وهنا لا يفوت وفد بلادي أن ينبه إلى خطورة قرار الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس. فهذا القرار يُعتبر انتهاكا صارخا للشرعية الدولية التي تمثلت في قرارات مجلس الأمن وقرارات هذه الجمعية نفسها. كما أنه يشكل سابقة قانونية بعدم الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، حيث أصبح تنفيذها لا يرتكز على مصداقية الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، بل يؤسس على الانتقائية والتعامل بسياسة المعايير المزدوجة ويفتح الطريق أمام كل الدول لعدم احترام تلك القرارات عندما تراها غير منسجمة مع مصالحها، ناهيك عن تلك القرارات الظالمة التي لا تستند إلى القانون الدولي، مثل تلك التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن بلادي.

وقد صوت وفد بلادي ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.24 بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. فما ورد في هذا المشروع لا يشكل العناصر الكاملة لتحقيق سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط. فكيف يمكن أن يحقق هذا القرار السلام الشامل وهو يتجاهل عنصرا أساسيا، وهو الطلب من الاسرائيليين الانسحاب من جنوب لبنان تنفيذا لقرار

مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)؟ وكيف سيحقق هذا القرار السلام العادل وهو يخلو من أي عبارة عن عودة الشعب الفلسطيني إلى بلاده والرجوع إلى منازله وديارة التي طرده منها المحتلون الاسرائيليون تحت سمع وبصر الأمم المتحدة، التي أصدرت قرارات كثيرة بشأن حقه في العودة؟

إن بلادي ليست ضد السلام. والسلام الذي ندعمه ليس السلم الملغوم الذي يُدفع به الآن والذي نعتبره قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت. ولكن السلام الذي نؤيده هو الذي يحافظ على حياة العرب واليهود على حد سواء. وهذا يتأتى بالإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق تحقيق هدف عودته إلى وطنه الذي ظل يتطلع إليه منذ ٥٠ سنة، وحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية، وحقه في إقامة دولة ديمقراطية على كامل أرض فلسطين، يعيش فيها العربي الفلسطيني واليهود على حد سواء، على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا.

السيد سمادي (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوت وفدي مؤيدا لمشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/50/L.37 و A/50/L.38. بيد أنني أود أن أعرب عن تحفظات وفدي على الأجزاء من هذين القرارين التي قد تفسر على أنها اعتراف بإسرائيل.

السيد بيريز - غريفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي يواصل دعمه الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط ويُلزم نفسه بدعمها من خلال عمل مشترك يهدف إلى حشد الموارد السياسية والاقتصادية والمالية للاتحاد. وفي نطاق الإطار المتعدد الأطراف، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق هدف تعزيز السلام من خلال دعمه للتعاون الإقليمي.

إننا نتابع باهتمام شديد الحالة في لبنان، حيث يبقى الاستقرار هشا طالما لا توجد تسوية شاملة لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. وإننا نواصل الدفاع عن الاحترام الكامل لسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي في أن يؤكد من جديد على إصراره على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وندعو جميع الأطراف لتحقيق تقدم في المفاوضات الثنائية والوصول بها إلى نهاية ناجحة.

وبالنسبة لمشروع القرار A/50/L.38، المعنون "الجولان السوري"، نحث الأطراف على التفاوض على نحو جدي وبناء للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) في إطار مؤتمر السلام الذي عُقد في مدريد.

فضلا عن ذلك، يكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن موقفه المعروف جيدا بأن احتلال إسرائيل للجولان السوري وفرض القانون والولاية والإدارة الإسرائيلية على أراضيه عمل غير قانوني. ونحن نرى أنه يتعين إيجاد حل بين الأطراف، وفقا للقانون الدولي ويأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لكلا الطرفين.

وفي هذا الصدد، يأسف الاتحاد الأوروبي للصياغة الواردة في الفقرة ٥ من منطوق القرار بشأن الجولان. فهذه الصياغة غير مفيدة، لأنها تحاول فرض حكم مسبق على نتائج مفاوضات السلام بين الطرفين.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار A/50/L.24 واخترنا الامتناع عن التصويت على مشروع القرارين A/50/L.37 و A/50/L.38. وهذا يتمشى مع سياستنا القديمة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط.

لقد وقفت مملكة سوازيلند إلى جانب دولة إسرائيل لمدة طويلة. وفي هذه الفترة، نحن على استعداد للحفاظ على هذه الروح وعلى مبدأ المشاركة القائمة على الاقناع في الشرق الأوسط. ويؤمن وفدي أن القرارات التي تنطوي على الشدة واللوم لم تعد مفيدة أو مثمرة. ويرغب وفدي في مناشدة جميع الدول المحبة للسلام أن تدعم جميع مبادرات السلام في الشرق الأوسط. ومن واجبنا أن نشيد بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتبيّن أنها على استعداد أن تسير أميالا وأميالا للوصول إلى هدف السلام المنشود.

ولذلك، نرى أننا إذا أردنا أن نساعد الشعوب في الشرق الأوسط، فمن واجبنا كأمم متحدة أن نقدم التشجيع ونمارس المساعي الحميدة حتى يمكن أن يتحقق السلام بالفعل في الشرق الأوسط.

لقد فقد شعب اسرائيل مؤخرا إبنا، وأبا، وزعيما. وهذا، مرة أخرى، دليل على أن له أعداء سواء في داخل اسرائيل أو خارجها بسبب مواصلته المفاوضات

السلمية واستعداده للاشتراك فيها. وأخيرا، أكد رئيس الوزراء بيريز للعالم أنه على استعداد لأن يتبع خطوات سلفه. ولذلك، فلنفعل كل ما في وسعنا في هذه الهيئة لتأييد جهوده. وبقيامنا بهذا، سنكون صادقين ليس فقط مع أنفسنا وإنما أيضا مع الوضع الحقيقي في الشرق الأوسط.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد صوت وفد بلدي معارضا القرار A/50/L.24، المعنون "عملية السلام في الشرق الأوسط" لأنه لا يتضمن ذكرا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، إلى جانب القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ التي تشكل معا الأسس التي قامت عليها عملية السلام، إضافة إلى أن سوريا لا تستطيع أن ترحب إلا عندما يتحقق سلام عادل وشامل في المنطقة قائم على أساس قرارات الشرعية الدولية وصيغة "الأرض مقابل السلام".

السيدة كارايانيديز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): امتنعت استراليا عن التصويت على مشروع القرار A/50/L.38، المعنون "الجولان السوري". ونأسف لأن القرار المتعلق بهذا الموضوع لم يعدل هذا العام بغية تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، نأسف لأن الصياغة الجديدة الواردة في القرار لا تعكس بشكل كاف أهمية مضاعفة اسرائيل وسوريا جهودهما للتوصل إلى اتفاق بشأن سلام دائم. وهذه الصياغة الجديدة قد تعقد أيضا مفاوضات السلام الجارية بين الأطراف. ونحث مرة أخرى الأطراف على إيجاد حل قائم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد فيرديير (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): امتنع وفد الأرجنتين عن التصويت على مشروع القرار A/50/L.38.

إننا مقتنعون بأن التوصل إلى سلام عادل شامل دائم في الشرق الأوسط أصبح قريب المنال. وفي هذا الصدد، نأمل في إحراز تقدم موضوعي قريبا على المسار السوري الاسرائيلي. وكانت جمهورية الأرجنتين تفضل لو أن نص القرار المتعلق بالجولان السوري لم يتضمن عناصر جديدة مثل الإشارة في الفقرة ٥ إلى "خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧". ولو كان مشروع القرار A/50/L.38 لم يتضمن هذا العنصر الجديد، لكانت الأرجنتين قد صوتت مؤيدة له، وذلك يعكس إيماننا الراسخ بأن اسرائيل ينبغي أن تنسحب من الجولان السوري امتثالا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب مراقب فلسطين أن يدلي ببيان. وأعطيه الكلمة الآن وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

السيد القدوة (فلسطين): نود أن نعبر عن شكرنا الجزيل لجميع الدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة مشروع قرار الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/50/L.37 والخاص بالقدس. إننا نشعر بالامتنان لكون هذا المشروع قد اعتُمد من قبل الجمعية العامة بأغلبية ساحقة للدول الأعضاء وبتصويت دولة واحدة فقط معارضة للقرار هي بكل أسف اسرائيل.

إن هذا القرار يوجه رسالة واضحة من المجتمع الدولي حول هذا الموضوع الأساسي وهو موضوع القدس. فالقرار يعبر عن الموقف المبدئي للأمم المتحدة ضد الضم والإلحاق وضد أي تغيير ديمغرافي أو تغيير قانوني لأي جزء من الأراضي المحتلة. وهو أيضا يعبر عما يكنه المجتمع الدولي من اهتمام خاص بمدينة القدس لما لها من أهمية كبرى للعالم أجمع، للأمة الإسلامية وكذلك للمسيحيين واليهود في عالمنا هذا. وهو أيضا رسالة واضحة بضرورة امتناع الأطراف عن خلق حقائق جديدة على الأرض تؤثر على مجريات عمليات التفاوض حول هذه الأمور عندما يحين موعد هذا التفاوض.

إننا نعطي أهمية فائقة لموقف المجتمع الدولي حول هذه المسائل المبدئية، والتي لا يمكن إلا أن تكون في مصلحة عملية السلام والنضال من أجل إقامة السلام الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط. وكلنا أمل أن تتعظ الأطراف المعنية من هذه المواقف الواضحة وأن تأخذها مأخذ الجد في المستقبل بما فيه مصلحة السلام والعدالة في المنطقة وفي العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر بأن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقريرا الأمين العام (A/50/490 و A/50/520)

مشروع القرار (A/50/L.40)

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): في أعقاب الكارثة الجوية التي وقعت في الكاميرون، يود الوفد الصيني أن ينتهز هذه الفرصة ليتقدم بتعازيه إلى حكومة وشعب ذلك البلد وإلى أسر الضحايا.

إن استعراض السنوات الخمس الأولى من تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يظهر بأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في القارة لا تزال قاتمة للغاية - بل يظهر أن أفريقيا أصبحت عرضة للتهميش في الاقتصاد العالمي. وقد أدت الصعوبات الاقتصادية القائمة منذ أمد طويل إلى تفاقم البطالة والفقر والمشاكل الاجتماعية الأخرى وأصبحت مصدرا رئيسيا للاضطرابات السياسية والصراعات في أفريقيا.

ومن المقلق إلى أبعد الحدود أن الأزمة الحادة في أفريقيا تتعارض والاتجاه العام إلى التكامل السريع في الاقتصاد العالمي. والتعبيرات التي تشير إلى هذا التكامل وإلى تعميق الترابط بين الدول ليست مجرد عبارات جوفاء. إذ أن لهذه العوامل آثارا حقيقية بالنسبة لجميع المناطق، بما في ذلك أفريقيا، والبلدان كافة. إن تعداد سكان أفريقيا يماثل تقريبا تعداد سكان أوروبا وأمريكا الشمالية مجتمعتين. وشعوبها النشطة والماهرة ومواردها الطبيعية الغنية تشكل إمكانيات إنمائية هائلة.

وما أن ينطلق اقتصاد أفريقيا، من المؤكد أنه سيسهم إسهاما حيويا في الاقتصاد العالمي. وعلى العكس من ذلك، فإن أفريقيا بدون التنمية والاستقرار ليست أمرا غير مقبول من الناحية الأخلاقية فحسب وإنما يعني أيضا أن الرخاء والسلام العالميين سوف يستندان إلى أساس أقل صلابة.

ولا يمكن أن ننكر أن تنمية أفريقيا تعتمد، في المقام الأول، على جهود وكفاح الشعوب الأفريقية ذاتها. بل إن العديد من البلدان الأفريقية قد بذلت جهودا جبارة، وحققت بعض النجاح، في مجالات الإصلاح الاقتصادي والتحديث والتنمية الزراعية وتنمية الموارد البشرية. ولكن العوامل التاريخية والقيود المفروضة عليها من البيئة الاقتصادية الخارجية - وعلى وجه الخصوص، تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية، وعبء المديونية الثقيل، وتدهور معدلات التبادل التجاري وزيادة الحواجز التي تعرقل الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو - قد حالت دون تحقيق أي تحسن جوهري في حالتها الاقتصادية.

إن العالم يحتاج إلى أفريقيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يوجه انتباهه صوب تنمية أفريقيا وأن يتخذ تدابير عملية لمساعدتها في التغلب على الصعوبات التي تعترضها حتى تتمكن من السير على طريق الانتعاش.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا).

وتحقيقا لهذا الهدف، يجب على المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة - أن يفي أولا بالالتزامات التي قطعها على نفسه في البرنامج الجديد وفي الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة بتنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، هناك اتجاهان نرى أنهما يستأهلان الاهتمام. فمن ناحية، تبدي بعض الدول المتقدمة النمو تقاعسا عندما يتصل الأمر بالوفاء بالتزاماتها، رغم إظهارها الانشغال إزاء أفريقيا. ومن الناحية الأخرى، ففي حين تتناقص مساعدتها المقدمة إلى أفريقيا، تتزايد قسوة الشروط التي تفرضها على تلك المساعدة. وهذه الاتجاهات ينبغي عكس مسارها على الفور.

ويرحب الوفد الصيني بتقرير الأمين العام بشأن المسائل المالية المتعلقة بأفريقيا. وتحليل أهمية التنمية المالية وكذلك الاقتراحات الواردة في التقرير يمكن أن تكون مرجعا للبلدان الأفريقية المعنية. وفي هذا الصدد، أود، على ضوء تجربة الصين الخاصة، أن أؤكد على عدة نقاط.

أولا، من الضروري أن تتخذ البلدان الأفريقية الإجراءات اللازمة لزيادة المدخرات والاستثمارات المحلية وتحسين فعالية الوساطة المالية. ولكن الحاصل بالنسبة لمعظم البلدان النامية في أفريقيا، هو أن النمط الاقتصادي البطيئ وانخفاض مستوى الدخل سببان رئيسيان لعدم كفاية الادخار والاستثمار. وتبعا لذلك ينبغي أن يكون انطلاق النمو الاقتصادي في أفريقيا الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية للبلدان الأفريقية، وللمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى أفريقيا. وفي الوقت ذاته، يلزم لتحقيق هذا الهدف توفير تدفق مناسب من رؤوس الأموال الأجنبية بحيث تكمل رؤوس الأموال المحلية.

ثانيا، تبقى المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي للبلدان الأفريقية من الأموال الأجنبية. ومن المقلق أن المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، اللذان يضطلعان بدور حيوي في نقل الموارد المؤاتية إلى البلدان الأفريقية بشروط مناسبة، يواجهان صعوبات هائلة في مجال تعبئة الموارد. ونناشد البلدان المتقدمة النمو أن تفكر في مصالحها على المدى الطويل وأن تبدي الإرادة السياسية اللازمة بتوفير مزيد من الموارد لهاتين المؤسستين والإسهام في مرفق التنويع في إطار صندوق التنمية الأفريقي، وفقا للمقتضيات الواردة في البرنامج الجديد.

ثالثا، يبدو أنه من غير الممكن اعتماد نموذج موحد للتنمية المالية، لتطبيقه في جميع البلدان. فيجب تحديد مضمون تدابير الإصلاح ونطاقها وسرعتها في ضوء مستوى التنمية الاقتصادية والتقاليد الثقافية لكل بلد على حدة. وفتح الأسواق المالية أمام البلدان الأجنبية ينبغي تبعا لذلك أن يعتمد على القدرة الفردية للبلدان على استيعاب الأموال الأجنبية وإدارتها. ويشكل النمو الاقتصادي وتحسين مستويات معيشة الشعوب أهم مقياس لنجاح هذه التدابير.

رابعا، ينبغي أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا أكبر في التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية، حيث يمكن أن يساعد في توسيع القدرة الانتاجية وتشجيع نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرة الإدارية دون زيادة المديونية الخارجية. وفي السنوات الأخيرة، اعتمد العديد من البلدان الأفريقية سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي، ولكن الاستجابة كانت حتى الآن متواضعة.

وإذا أريد تغيير هذه الحالة، فيجب على البلدان الأفريقية أن تواصل تطبيق عمليات التكيف الهيكلي اللازمة لتهيئة ظروف أكثر مؤاتاة للاستثمار الأجنبي. ومن البديهي أن للبلدان المتقدمة النمو أيضا، باعتبارها المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال، دورا تضطلع به في هذا المجال. ويمكن لهذه البلدان أن تشجع الاستثمار الخاص في أفريقيا عن طريق تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية للبلدان الأفريقية. ويمكنها أن توفر المساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين هذه البلدان من تحسين بنيتها الأساسية، وبوسعها أن تقدم للقطاع الخاص ضمانات للاستثمار وشروطا تفضيلية فيما يتعلق بالضرائب.

ستواصل الصين دعمها الثابت للبلدان الأفريقية في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الدولة وستسهم اسهاما أكبر في تلك الجهود عندما يتحسن اقتصادها.

وستعتمد الحكومة الصينية التدابير اللازمة لتوسيع تعاونها الاقتصادي مع البلدان الأفريقية وتحسين العوائد الاقتصادية والمنافع الاجتماعية لمشاريع المساعدة التي تضطلع بها. ونعتزم تركيز مساعدتنا في المجالات التي تمس فيها الحاجة، وخصوصا مشاريع التصنيع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاريع الرعاية الاجتماعية. وسوف نعمل بنشاط على دعم وتشجيع المشاريع المشتركة وسنضطلع بدور أكبر في التعاون الاقتصادي بين افريقيا والصين والتجارة التي تتضمن مشاريع مشتركة. ونعتزم تعبئة جميع الموارد الممكنة واستخدامها من خلال تقديم اعانات من فوائد حكومية وقروض مصرفية تفضيلية وزيادة توسيع وتنويع مجالات التعاون من خلال عقود العمل والخدمات. وإننا نعتزم تطوير التجارة بين الصين وافريقيا بحماس كبير، بالاضافة إلى التعاون في مجالات التربية والصحة والعلم والتكنولوجيا.

وإننا مقتنعون بأن الصعوبات التي تمر بها افريقيا صعوبات مؤقتة، وأن افريقيا ستسير في طريق التطور. وإذا بذل المجتمع الدولي وجميع البلدان الأفريقية جهودا متضافرة، فإن السلم والازدهار سيحلان على هذه الأرض الموهوبة بالثروات والحيوية التامة.

السيد لامبتي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنقل تعازي وفد بلدي إلى وفد وشعب الكاميرون على الخسارة الفادحة التي حلت بهما اليوم جراء تحطم الطائرة في دوالا.

أود أن أستهل بياني عن موضوع "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات"، بتوجيه التحية إلى الأمين العام على المدخلات المسهبة الواردة في تقريريه الصادرين في الوثيقتين A/50/490 "نحو النهوض بالوساطة المالية في افريقيا"، والوثيقة A/50/520، عن تنفيذ القرار ١٤٢/٤٩، المتصل بتنويع السلع الافريقية. وأود أن أثني على العمل الذي اضطلع به فريق الشخصيات رفيعة المستوى المعنية بالتنمية الافريقية بالاضافة إلى الموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمناقشة التي أجراها المجلس أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

وكما هو موضح في التقرير الوارد في الوثيقة A/50/490، لم تبلغ الأنظمة المالية في أفريقيا مرحلة

متقدمـــة من التطور بعد، ولا تزال ضيقة النطاق وسطحية، والسبب الرئيسي في ذلك حالة التخلف العامة وسياسات الاقتصاد الكلي غير الملائمة وتدخل الحكومة السافر في تخصيص الائتمانات. والعوامل السابقة، القائمة لسنوات عديدة، والمصحوبة بهبوط في عوائد الصادرات، والتضخم المرتفع ونسبة النمو السكاني العالية على مدار السنوات، أدت إلى تدهور اقتصادي عام في معظم البلدان الأفريقية.

وفـــي مواجهة حالة اجتماعية واقتصادية صعبة، عكف العديد من البلدان الافريقية، بما فيها غانا، على الاضطلاع ببرامج لتثبيت الاستقرار والتكيف الهيكلي. ففي ١٩٨٣، بدأت غانا برنامجها للتكيف الاقتصادي، الذي أدى إلى وضـــع برامج عديدة للاصلاح تستهدف وقف التدهـــور الاقتصادي والتقدم نحـــو النمو الاقتصادي والتنمية. وكما يعرف الأعضاء، تابعت غانا هـــذه السياسات باخلاص بدعم مـــن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

واسمحوا لي أن أطلع الجمعية بإيجـــاز على السياسات الرئيسية التي انتهجتها غانا كجزء من برنامجها للاصلاح الاقتصادي في النهوض بالوساطة المالية.

لقد خفضت غانا تدخل الحكومة المباشر في الاقتصاد وزادت من الاعتماد على السوق عن طريق الغاء الضوابط عن أسعار الفائدة كوسيلة لرفع أسعار فائدة الودائع، في حسابات التوفير والقروض، وتخفيض الاعانات التي تستهدف النهوض بقطاعات أو شركات محددة، وخصخصة المصارف وتخفيف القيود عن الأنشطة المالية، وتطوير سوق رأس المالي المحلية وتخفيف القيود عن الاستثمارات الأجنبية في نظام الصيرفة المحلي وسوق رأس المال.

وحاليا يقوم النظام المالي لغانا على عدد من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية. وفي محاولة لتحسين الوساطة المالية، انضمت المؤسسات المالية غير المصرفية إلى المؤسسات المصرفية لانشاء دار للمقاصة، وتم أيضا انشاء سوق للأوراق المالية لاستحداث صلة حيوية بين الحكومة والشركات التي تحتاج إلى رؤوس الأموال والجمهور المستثمر.

وأدت هذه الاصلاحات تحديدا إلى استعادة النظام النقدي والانضباط المالي، وإلى زيادة في المدخرات الخاصة والاستثمار، وإلى بيع الحكومة حصصها في المشاريع المملوكة للدولة، وإلى تقليل التدخل الحكومي إلى الحد الأدنى، وإلى أسعار فائدة تحددها السوق، وإلى تحرير معاملات التحويل الخارجي وإلى اجتذاب مصادر جديدة للأسهم والسندات.

ومما له صلة وثيقة بالموضوع أن نشير إلى أن الاصلاحات المالية، كما يلاحظ التقرير المعروض علينا، ركزت حتى الآن بصورة حصرية تقريبا على القطـــاع المالي الرسمي وأهملت القطاع غير الرسمي الـــذي يملك امكانيات كبيرة من حيث المدخرات، وكما يشير التقرير، يضطلع النظام المالي غير الرسمي في أفريقيا بدور هام في تمويل جملة أمور، منها نفقات الاستثمار المتواضعة، وكذلك فـــي توليـــد الموارد وتوزيعها وخصوصا في المناطق الريفية.

وبالنظر إلى كبر حجم القطاع الريفي وأهميـــة الأنشطة الانتاجية الصغيرة في الاقتصادات الافريقية، ما زالت هناك حاجة إلى بعض المكونات الأساسية للقطاع المالي غير النظامي. لذا، يعتقد وفد بلدي أن الجهود المبذولة لدعم الوساطة المالية في افريقيا ينبغي، في جملة أمور، أن تستهدف تعزيز الوظائف المتخصصة للقطاع المالي غير النظامي، وتطوير صلاته بالقطاع النظامي بغية دمج القطاعين.

ومن الواضح أيضـــا أن البلدان الفقيرة لا يمكنها أن تولد كل المدخرات التي تحتاجها لضمان الاستثمار الكامل فـــي مختلف قطاعات اقتصاداتها. وهذا يعني أن النهوض بالوساطـــة المالية في هذه البلدان لا يعتمد على الاصلاح الاقتصادي الداخلـــي والسياسة الاجتماعية - الاقتصادية فحسب، وإنما إيضـــا على قدرة المستثمرين الخاصين والعامين في هذه البلدان على اجتذاب الموارد المالية الدولية، وعلى تدفق الموارد الرسمية من أجل التنمية.

وعلى الرغم من أن تدابير الاصلاح التي اضطلعنا بها أدت إلى استقرار الاقتصاد الكلي إلى حد ما، فإن هذه التدابير، في الوقت ذاته، فرضت، وما زالت تفرض، صعابا جمة على سكاننا، مع أننا اتخذناها بحسن نيـــة اعتقادا منا بأن جهودنا ستستكمل بمساعدة إنمائيـــة من البلدان الأكثر تقدما. ومن المؤسف أنه حتى بعد اعتماد برامج الاصلاح هذه، أصبح من الصعب بشكل متزايد الحصول على الموارد الدولية من المجتمع الدولي بشروط ميسرة لدعم تعبئة واستثمار مواردنا الداخلية.

ونعتقد أن سنوات الاصلاحات المالية الصعبة ينبغي أن تكون مبررا لزيادة تدفقات الاستثمار لدعم الجهود المحلية لبلداننا الفقيرة. والفوائد والعوائد التي ندفعها ينبغي أن تعود إلينا عموما في شكل ائتمانات

واستثمارات جديدة. والظروف الحالية المؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام نتيجة برامج الاصلاح السابقة ينبغي، فضلا عن ذلك، أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار.

وفي هذا الصدد، نطالب البلدان الصناعية بأن تحاول تنفيذ هدف الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي، لمساعدة البلدان النامية في جهودها الانمائية. ونود أن نشيد على وجه الخصوص بالدانمرك والسويد والنرويج وهولندا على تجاوزها هدف المعونة الذي حددته الأمم المتحدة. ونحث البلدان الصناعية الأخرى على الاقتداء بهذا المثال النبيل، وندعو المؤسسات المالية الدولية إلى إكمال جهود البلدان النامية، بتوفير الأموال بشروط ميسرة للمساعدة على تعزيز الوساطة المالية في أفريقيا.

ويتضح من التقرير الوارد في الوثيقة A/50/520 أنه في تقرير سابق - الوثيقة A/48/335، المرفق و Add.1 و 2، أوصت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بإنشاء مرفق للتنويع لتمويل المرحلة التمهيدية من مشاريع وبرامج التنويع في أفريقيا. ومع ذلك، فمن المؤسف أنه بعد عام من اعتماد القرار ١٤٢/٤٩ لم يبدأ تشغيل مرفق التنويع حتى الآن.

ونظرا لحاجة البلدان الافريقية الماسة إلى تنويع اقتصاداتها، وبخاصة فيما يتعلق بسلعها الأولية، من المهم للدول المشتركة في صندوق التنمية الأفريقي الموجود في مصرف التمية الافريقي أن تنظر بصفة عاجلة في تقديم إسهام خاص أولي كاف لتمويل المرحلة التمهيدية من مشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية في البلدان الأفريقية.

ويبين ملخص عمل فريق الشخصيات رفيعة المستوى المعني بالتنمية الأفريقية أن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تعاني من ترد اقتصادي متواصل منذ عام ١٩٨٠. واليوم يوجد في افريقيا ٣٣ بلدا من بين أقل البلدان نموا في العالم البالغ عددها ٤٨، وهي نفس البلدان التي تواجه أعباء دين تشل حركتها ومعدلات تبادل تجاري آخذة في التدهور، وقيودا على الوصول إلى التكنولوجيات الحيوية للتنمية، وعدم تخصيص موارد كافية من المؤسسات المالية الدولية، وغير ذلك من العوامل.

وفي ظل هذه الظروف وقعت البلدان الأفريقية في شرك حلقة مفرغت من التدهور الاقتصادي المطرد الذي أدى إلى تدهور الحالة الأمنية الذي يرغم بدوره الحكومات على تحويل الموارد والطاقات النادرة من التنمية الاقتصادية إلى صون الأمن. ولكي تخرج البلدان الأفريقية من هذه الحلقة، على المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية عن إكمال جهود البلدان النامية في تنفيذ جميع التدابير التي تكفل تخفيف أوجه الظلم الاجتماعي والاقتصادي وتقليل الفقر، حتى يؤدي التقدم الاقتصادي والسلام الدائم إلى التنمية المستدامة.

وأخيرا، وكما ذكرنا من قبل، نثني على ملخص المناقشة التي جرت في الجزء الرفيع المستوى من مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥، والتي ركزت على تنمية افريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، ونكرر الاعراب عن اقتناعنا الراسخ بأن الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تواجه افريقيا تستدعي بذل جهد متضافر مبني على التزام قوي بتعزيز العمل الدولي لتنفيذ البرنامج الجديد. إن افريقيا تؤدي دورها، وجهودها تحتاج إلى الدعم لضمان التنفيذ الناجح للبرنامج الجديد.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الوفد النيجري، بادئ ذي بدء، أن يتقدم بتعازيه الخالصة لحكومة وشعب جارتنا، جمهورية الكاميرون، ولأسر الضحايا، على حادث تحطُّم الطائرة المؤسف الذي وقع بالأمس في ذلك البلد.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بشأن هذا البند، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويود الوفد النيجيري أيضا أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل اثيوبيا بوصفه ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

يذكر أن برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ حدد الاتجاه الأساسي لإجراء حوار مثمر بين افريقيا وسائر المجتمع الدولي بشأن النهج الممكنة لمعالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية ومشاكل التنمية في افريقيا. وعلى الرغم من قبول المجتمع الدولي مبدأ اقتسام المسؤولية والمشاركة الكاملة مع البلدان الافريقية، فإن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لم يحقق أهدافه نتيجة عدم استعداد المجتمع الدولي لأن يرقى بالكامل إلى مستوى وعوده. بيد أن فشل برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، أدى الى اعتماد الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦.

كذلك اتخذت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، القرار ١٤٢/٤٩، وفيه تسلم بالحاجة الملحة الى مواجهة المشاكل الاقتصادية التي تنفرد بها الدول الأفريقية في جهودها الرامية الى تنويع اقتصاداتها لتمكينها من تقليل اعتمادها على قلة من السلع الأولية. وللأسف فإن نداء أفريقيا للمجتمع الدولي، وبصفة خاصة للبلدان المانحة المشاركة في مصرف التنمية الافريقي، بإنشاء مرفق خاص لتنويع السلع الأساسية لم يسفر عن تحقيق نتائج ملموسة.

وفي حين ندرك قلق المجتمع الدولي إزاء المأزق الاجتماعي - الاقتصادي لأفريقيا، كما تجلى في القطاع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد هذا العام في جنيف، هناك حاجة الى عزم أكبر من جانب المجتمع الدولي على التصدي لمشاكل التنمية في أفريقيا وإلى التزام أكبر من جانبه بالتصدي لها.

وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، لا تزال الحالة الاقتصادية العامة في أفريقيا حرجة، ومن ثم، في الوقت الذي نقترب فيه من استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد في عام ١٩٩٦، ينبغي أن يتجسد التزام المجتمع الدولي تجسدا ملموسا.

وتشير دراسة استقصائية أجريت مؤخرا عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية الى أنه بعد فقدان زخم التنمية الذي كان قد تحقق في الثمانينات، وعلى الرغم من التطبيق النشط لبرامج التكيف الهيكلي، لا تزال معظم البلدان الأفريقية، ومنها بلدي، تعاني من مشقات اجتماعية - اقتصادية. وكما جاء في نشرة صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٥ "الآفاق الاقتصادية العالمية" عن الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ تدهور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا الى ١,٦ في المائة، في حين كان الهدف المحدد في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٩ يبلغ ٢,٦ في المائة، وهو يختلف اختلافا شاسعا عن هدف الـ ٦ في المائة المحدد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولا تزال مشاكل خطيرة مصاحبة للتخلف، مثل الفقر والجوع والمرض تجتاح معظم أفريقيا. ولذلك ينبغي أن يظل تخفيف الفقر المدقع وإزالته في نهاية المطاف التحدي الرئيسي لأفريقيا.

وترتبط مسألة عبء الديون الخارجية ارتباطا وثيقا بمسألتي النمو والتنمية المستدامين والقضاء على الفقر. ومن بين العوامل المسؤولة عن الأداء الاقتصادي الهزيل في القارة تدني أسعار السلع الأساسية في أفريقيا مع ما يصاحب ذلك من بروز المديونية الخارجية الساحقة. وأي محاولة ذات مغزى للتصدي لمسألة النمو والتنمية المستدامين وكذلك مسألة تخفيف حدة الفقر ينبغي أن تشتمل على تدابير لحل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان الأفريقية على أساس نهائي، بل لإلغائها فعلا.

وحتى مع علمنا بأن إبرام اتفاقات جولة أوروغواي لمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف علامة بارزة هامة في ميدان التعاون الدولي من أجل النهوض بالتجارة الحرة فيما بين بلدان ومناطق العالم، تخشى من أن يعود هذا الترتيب التجاري العالمي الجديد بالنفع على القارة الأفريقية في المستقبل المنظور.

وهذا سبب إضافي من الأسباب التي تحتم علينا في أفريقيا أن ننوع اقتصاداتنا. لذلك فإن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا ينبغي أن يراعي على سبيل الأولوية، في كل من الأمد القصير والأمد الطويل، خطة استراتيجية لتنويع السلع الأساسية الأفريقية.

وترى نيجيريا، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، أنه تقع على الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن وضع استراتيجيات لتحسين النمو الاجتماعي - الاقتصادي ومن ثم تحسين الأحوال المعيشية للشعوب. بيد أننا نرى أن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يحتاج الى دعم عاجل من جانب المجتمع الدولي لتمكين كل من البلدان الأفريقية من بناء قدرته الوطنية.

وكما يوضح برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، تحتاج أفريقيا الى الالتزام الفوري الملموس من جانب المجتمع الدولي في شكل موارد مالية متزايدة. ونرى أنه مما يساعدنا في مواجهة تحديات التنمية الأفريقية اشتراك منظومة الأمم المتحدة وكذلك مساعدة وتعاون المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

ويتطلع وفد نيجيريا الى تقييم متعمق لاستعراض منتصف المدة المقرر إجراؤه في العام المقبل بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

السيد سيسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي، بادئ ذي بدء، أن يعرب عن تعازيه الصادقة لوفد الكاميرون على حادث الطائرة المأساوي الذي وقع هذا الصباح في مطار دوالا.

إن النظر في البند ٢٤ من جدول أعمالنا يعطينا فرصة لاستئناف وتشجيع الحوار السياسي الهام الذي بدأناه في شهر تموز/يوليه الماضي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي خصص المناقشة الرفيعة المستوى لدورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ لمسألة تنمية أفريقيا بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ونحن لا نعتزم إعادة فتح المناقشة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة لقارتنا أو القيام بتشخيص جديد للعلل التي تعوق نمو الاقتصادات الأفريقية. وما فتئنا منذ أكثر من ثلاثة عقود نكرس الكثير من الوقت والفكر لهذه العملية، ولسنا بحاجة بعد الآن للخوض فيها. لقد وضعت برامج وخطط عمل كثيرة داخل هذا المبنى وخارجه بغية عكس اتجاه التدهور المستمر في الاقتصادات الأفريقية. وللأسف، لا بد أن ندرك أنه في عشية استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، المقرر اجراؤه في عام ١٩٩٦، لا تزال الحالة العامة غير مشرقة إطلاقا.

وخلال تلك العقود الثلاثة الماضية، استمرت الهوة بين الأغنياء والفقراء في الاتساع، ولم تستطع إلا بلدان قليلة جدا - قلة في أفريقيا جنوب الصحراء - الانتفاع من الآثار الايجابية للتوسع الاقتصادي المجدد للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

قال السيد جيمز غوستاف سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قولا مصيبا تماما في تصديره لتقرير التنمية البشرية العالمي:

> "من المرجح أن يحكم التاريخ على التقدم في القرن الحادي والعشرين بمعيار رئيسي واحد هو: هل هناك مساواة متزايدة في الفرص بين البشر وفيما بين الأمم؟"

وفيما يتعلق بأفريقيا، فإن التدهور المطرد للأحوال الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن إلا أن يسهم في تأكيد الآراء المتشائمة المتصلة بقارة تتعرض للتهميش وتترك وشأنها في مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية العديدة التي تحيق بها.

ومن الصعب ألا يشعر المرء بالتشاؤم حين يعلم بأننا لم نحقق أي هدف كنا نصبو إليه عندما اعتمدنا في بداية هذا العقد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهو البرنامج الذي كان ينبغي أن يمكن البلدان الأفريقية من تحقيق معدل نمو حقيقي يبلغ ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

ولقد توصلنا في العام الماضي، بعد إجراء مفاوضات مطولة وعسيرة، الى توافق في الآراء أفضى الى اتخاذ القرار ١٤٢/٤٩، تنفيذا لإحدى توصيات برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات والتي تتعلق بإنشاء صندوق تنويع السلع الأساسية في أفريقيا.

لقد أعلن الأمين العام بوضوح في تقريره (A/50/520) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن تنفيذ القرار ١٤٢/٤٩، أنه بعد عام من اتخاذ ذلك القرار، لم يبدأ صندوق تنويع السلع الأساسية عمله بعد.

وليس هناك حاجة الى الإسهاب في أسباب ذلك التأخير. فهي فرصة ضائعة يمكن إضافتها الى قائمة طويلة من التزامات لم يتم الوفاء بها، مما يفضي بنا الى التساؤل لماذا يجد التعاون الدولي من أجل التنمية نفسه الآن في حالة أزمة عامة.

ويغذي هذه الأزمة الفكرة السائدة بأنه يكفي البلدان الفقيرة أن تكيف سياساتها وتنفتح على السوق العالمية حتى تحسم مشاكلها من جراء ذلك.

ومع ذلك، ومع زخم عولمة وتحرير الاقتصادات الوطنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، تُجري معظم البلدان الأفريقية إصلاحات اقتصادية كلية وقطاعية عن طريق إيلاء أهمية متزايدة لتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات الوطنية، وإدماج المسائل السكانية والبيئية في استراتيجيات التنمية.

وعلى الرغم من عدم الاستقرار السائد في عدة مناطق من أفريقيا، تواصل معظم بلداننا بذل جهودها من أجل تعزيز الديمقراطية، ووضع نظم للحكم تكفل المشاركة الحقيقية للشعب، وتحمله المسؤولية على جميع مستويات المجتمع.

وهذه الإصلاحات التي تكلف في بعض الأحيان تضحيات جسيمة لم تسفر، بصورة عامة، عن النتائج المتوقعة. فالصعوبات التي تحدق ببلدان أفريقية لا تزال قائمة وهي: عبء الديون الخارجية الساحق، وتدهور معدلات التبادل التجاري بصورة مطردة، وضآلة تدفق الموارد والاستثمار الأجنبي المباشر، واستمرار تدهور البيئة بسبب تزايد الضغوط الناجمة عن السكان والفقر.

وعلى ضوء الحقائق الجديدة لعالم اليوم، نعتقد بأن مفهوما جديدا للتضامن هو الوحيد الذي سيمكن المجتمع الدولي بأسره من تجنب الآثار الضارة، أو على الأقل التخفيف منها، وهي الآثار الضارة الناجمة عن الفقر والاستبعاد بفعل الولايات التي ظلت بلا انقطاع تصيب أفريقيا ببلواها.

ويجب علينا بالتالي أن نضع، بناء على التزام جماعي، ميثاقا اجتماعيا جديدا، واتفاقا عاما جديدا للتضامن من أجل مستقبل البشرية، مثلما طلب منا فخامة السيد عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال أن نفعله وذلك من على هذا المنبر بالذات قبل عامين.

ونحن نرى أنه لدى السعي الى تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج التنمية، من المحتم والملح على حد سواء وضع إطار جديد للتعاون الدولي يبتعد عن الطريق المألوف. وهذا الإطار الجديد للتضامن سيكون مختلفا عن الاعتماد شبه الكلي على تدفقات مالية من الخارج، عن طريق الاستغلال الأفضل لأمكانيات التجارة، والاستثمار الخاص وإمكانية الوصول الى التكنولوجيا، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية حتى تُدمج على نحو أفضل مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة وتصبح أفضل استعدادا لتلبية احتياجات البلدان الفقيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالى، إدراكا منه للحاجة الى بذل جهود متضافرة لزيادة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل التنمية في أفريقيا الى حدها الأقصى، أطلق مبادرة خاصة من أجل أفريقيا هدفها واضح ويتمثل في إعطاء زخم للتعاون الدولي.

ونود أن نؤكد مجددا دعمنا لهذا النهج المحدد ذي التوجه العملي الذي يركز على الأولويات الضرورية لأفريقيا. وهذه المناسبة هي أيضا المناسبة الصحيحة لنا لنؤكد مجددا شكرنا لحكومة اليابان على مبادراتها المفضية الى اعتماد وثيقة إطار باندونغ للتعاون الآسيوي - الأفريقي، وعلى جهودها لإعادة تنشيط التعاون الدولي، خاصة بين البلدان النامية.

وهكذا، فإن قوة الدفع التي ولدها المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الأفريقية المنعقد في طوكيو لم تهن. والندوة المعنية بالسلام والتنمية والصراعات في أفريقيا، وهي الندوة التي انعقدت مؤخرا جدا في طوكيو أيضا يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، كانت ناجحة جدا.

لقد جاءت شتى الإعلانات وبرامج العمل الصادرة عن المؤتمرات الدولية التي عقدت في ريو دي جانيرو، وفيينا، والقاهرة، وكوبنهاغن، ومؤخرا جدا في بيجين، لتعترف بالحاجة الى اتخاذ إجراءات محددة بغية التصدي للحالة الحرجة في أفريقيا.

ولقد حان الوقت الآن لاتخاذ الإجراء اللازم لتهيئة بيئات وطنية، وبيئة دولية عبر أعمالنا المتضافرة في الأمم المتحدة، تكون مؤاتية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تصبو الشعوب الأفريقية إليها.

ويحدونا الأمل في أن يسهم اعتماد مشروع القرار المعروض علينا في تحقيق ذلك الهدف.

السيد جالّو (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لوفد الكاميرون عما يشعر به وفد بلدي من عطف مخلص إزاء الكارثة الجوية التي حصلت في دوالا مؤخرا.

ويود وفد بلدي أن يؤيد اعتماد مشروع القرار A/50/L.40 بتوافق الآراء، وهو مشروع القرار المتعلق بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وهو إذ يفعل ذلك، يود أن يشكر الأمين العام على تقريريه المفيدين جدا (A/50/490 و A/50/520) عن الموضوع.

وتجدر ملاحظة أن إحدى الأولويات العامة الخمس للأمم المتحدة هي الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وهذا الالتزام، من بين التزامات أخرى متساوية في الأهمية، فرض مؤخرا ضرورة انعقاد سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن التنمية في أفريقيا. والجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥ بشأن هذا الموضوع أثبت أنه ليس تجربة مفيدة جدا فحسب، بل أيضا فرصة لأن يضاعف المجتمع الدولي

جهوده وموارده من أجل تحقيق التنمية في أفرقيا في المستقبل المنظور.

ويوفر برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي اعتمدته هذه الهيئة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أساسا صالحا لتخطيط البرامج بطريقة ملموسة وواقعية في مجال تعيين أهداف التنمية في افريقيا وتنفيذها الفعلي كي تتحقق التنمية المستدامة في افريقيا في إطار زمني معلوم.

وفي هذا السياق يكون برنامج الأمم المتحدة الجديد لهذا السبب آخر وثائق الأمم المتحدة الهامة المقبولة عالميا لرسم استراتيجيات إيجابية للتنمية في افريقيا. ومع ذلك تدل السجلات حتى الآن على أن البرنامج الجديد الذي يقترب من مرحلة استعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٦، لم ينجح في توليد قوة دفع كافية ولا في اجتذاب الالتزام بالتعزيز الفعال للتعجيل بعمليات التحول والتكامل والتنويع والنمو المجدي في افريقيا في التسعينات.

ومن بين العوامل الرئيسية المؤثرة سلبيا في تنمية افريقيا استمرار أعباء الدين الخارجي وما يصحبها من التزامات خدمة الدين بما يمثل تدفقا للمعادل النقدي إلى الخارج يصل في أحوال كثيرة إلى أكثر من إجمالي ميزانية التنمية في بعض البلدان. وفي مطلع هذا العام كانت جملة الديون على افريقيا تعادل ٢٢٥ في المائة من صادراتها و ٨٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وارتفعت جملة الديون على افريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٢٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٢١١ بليون دولار في عام ١٩٩٤. واقترنت مشكلة الدين بما لوحظ من تراجع في ما تم تلقيه من المعونات بالقيمة الحقيقية للفرد. وهبطت المساعدة الإنمائية الرسمية من ٢٥,٢ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ١٩,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

وفي مجال تناقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتضح أيضا أن حصة افريقيا جنوب الصحراء قد خفضت إلى نصف مستواها في عام ١٩٩١. وجهود ومبادرات شركاء افريقيا في التنمية لالتماس سبل مشتركة للحد من عبء الديون على افريقيا وتعزيز نموها الاقتصادي الثابت، رغم أنها تحظى بالتقدير فإنها لم تكن كافية، ويرجع هذا إلى أن مستويات الديون في نحو ٢٨ بلدا افريقيا تجاوزت ٢٠٠ في المائة من عائدات صادراتها ومن ثم لا تعتبر مستدامة من حيث التنمية.

ولهذه الأسباب ذاتها يرحب وفدي باستمرار المفاوضات بشأن ديون افريقيا وتزايد مبادرات التخفيف من أعبائها مما يرجى أن تنتهي معه جميع أنواع الديون.

وثمة عامل آخر يظل عقبة في سبيل تنمية افريقيا هو الفقر وتأثيره على التنمية المستدامة للدول الافريقية. ووفقا لتقارير البنك الدولي فإن نحو ١,١ بليون شخص في البلدان النامية يدخلون ضمن هذه الفئة منذ عام ١٩٩١. أما التقرير الاقتصادي لعام ١٩٩٤ الصادر عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا فيؤكد استمرار تدهور الأحوال الاجتماعية والإنسانية وتصاعد معدلات الفقر المطلق والنسبي في افريقيا ويبين أن "نحو ٢٢٠ مليون أفريقي يعيشون الآن في فقر مدقع". وسيستمر هذا الوضع دونما توقف ما لم تنفذ كل توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وسوابقه - أي المؤتمرات السابقة. وتستند هذه الضرورة الملحة إلى أن ١٢ في المائة من سكان العالم يعيشون في افريقيا وأن سكان افريقيا اليوم يتزايدون بسرعة هائلة تتجاوز كثيرا قدرة الهياكل الأساسية الاجتماعية الحالية على تحملهم.

وتتوقف التنمية الاقتصادية في افريقيا على توسيع الشروط التعريفية المؤاتية والوصول إلى التجارة العالمية وبوجه خاص إلى أسواق البلدان المتقدمة. وقد عجز النجاح في إبرام اتفاقات جولة أوروغواي حتى الآن عن توفير الزخم الذي تمس الحاجة إليه لتجارة افريقيا ونموها الاقتصادي. أما الخسارة في معدلات التبادل التجاري لافريقيا فآخذة في الزيادة وأصبحت تقدر بمبلغ ٥٠ بليون دولار. وواصلت افريقيا وضع الخطط والبرامج الرامية إلى تحسين القدرات على توفير الإمدادات وتعزيز الأسواق الإقليمية ودون الإقليمية وتحسين شروط الاستثمار. وجهود إعادة الهيكلة هذه، التي تبذلها افريقيا، يجب دعمها، ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم لها المساعدة اللازمة.

ومما يعزز الحاجة إلى هذه المساعدة أهمية افريقيا للاقتصاد والتنمية العالميين، التي تدلل عليها حقيقة أن افريقيا تنتج اليوم ٧٠ في المائة من الانتاج العالمي من الكوبلت و ٦ في المائة من الماس و ٤٤ في المائة من الكروم و ٣٢ في المائة من المنغنيز و ٣٢ في المائة من الذهب و ٢٤ في المائة من الفوسفات و ١٠ في المائة من البترول.

ومما يفيد افريقيا فائدة كبيرة أن يمد المجتمع الدولي يد المساعدة في تعزيز المكاسب التي تجنى

من الانتعاش الاقتصادي والتحول السياسي أو من العملية الديمقراطية عن طريق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد يسلم وفدي بأهمية ومزايا ما تحصل عليه أفريقيا من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما التعاون بين الجنوب والجنوب وإطار باندونغ للتعاون الآسيوي الافريقي ونتائج مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في افريقيا - أي إعلان طوكيو.

وينبغي ألا نغفل جهود وأنشطة افريقيا في سبيل تعزيز ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتحقيقهما عن طريق معالجة أوجه الضعف الهيكلية القائمة وخاصة بناء وتوسيع القدرات البشرية والمؤسسية والهيكلية غير الكافية. ويرد الشرح الأوفى لهذه الأنشطة في معاهدة أبوجا التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الافريقية، وفي خطة عمل القاهرة، وقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية CM/RES/596 الصادر في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وفضلا عن هذا فإن التخطيط الإنمائي يضم، على الصعيد الوطني، استراتيجيات وبرامج ذات صلة بالتنمية المستدامة، ويشمل ذلك الوساطة المالية والانضباط. وقد استهلت غامبيا إصلاحات هيكلية وسياسات للاقتصاد الكلي وصولا إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة في البلد.

ويرحب وفدي بإنشاء لجنة مخصصة لبدء العمل الجدي في استعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٦ لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد. ولا شك في أن هذه اللجنة المخصصة ستأخذ في اعتبارها المناقشات والقرارات والورقات ذات الصلة على كل من مستوى الأمم المتحدة العالمي والإقليمي فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد. وينبغي إدراك أن البرنامج الجديد ليس فقط مخططا هندسيا للاستراتيجيات الإنمائية، وإنما أيضا كشف بيانات مالية عن التكاليف والمساهمات اللازمة لبلوغ هدف التنمية المستدامة لأفريقيا في نهاية هذا القرن على أقصى تقدير.

إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

"قدرت الموارد المالية اللازمة لبلوغ هدف النمو في برنامج الأمم المتحدة الجديد، باستثناء جنوب افريقيا، على مدى الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٥ بقيمة إجمالية قدرها ٦١ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣ بزيادة مطردة إلى ١٢٤ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥. وهذه الأرقام محسوبة على أساس قيمة الدولار في عام ١٩٩٠. وهذا يشير إلى حدوث زيادة سنوية حقيقية بمعدل ٥,٦ في المائة تقريبا".

وبالمثل، فإن برنامج الإنعاش الذي اقترحه البنك الدولي لـ ٣٦ بلدا من بلدان جنوب الصحراء الكبرى إلى

عام ٢٠٠٠ يتراوح بين ٢٨ و ٢٩ بليون دولار، بقيمة الدولار على أساس أرقام ١٩٨٨، مع ارتفاع المعدل السنوي لنمو الانتاج إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات من الاستراتيجيات الهامة للتنمية في افريقيا. ويعتمد النجاح في تنفيذه لا على الاعتراف والالتزام السياسيين بأهميته فحسب، بل أكثر من ذلك على توفر الموارد المطلوبة. وهذه مسؤولية جماعية لا بد للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تنفيذها بالكامل.

السيد مارورياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يضم وفد بلدي صوته إلى المتكلمين الذين سبقوه في الإعراب عن عزائه القلبي والصادق للكاميرون حكومة وشعبا للخسارة المفجعة في الأرواح الكثيرة التي ذهبت ضحية الحادث الجوي المؤسف.

إن افريقيا تتمتع بموارد طبيعية وفيرة، وإن السلع الأساسية تشكل أهم مصدر على الإطلاق للدخل في كثير من البلدان الافريقية. ولهذا فإن أحد العناصر الرئيسية لأي جهد لتعزيز التنمية في هذه القارة هو تنويع سلعها الأساسية، مما يساعد على زيادة طاقتها الانتاجية، ويزيد الدخل من الصادرات في نظام التبادل التجاري الجديد المتعدد الأطراف، ويعزز المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي ستتيح بدورها فرص العمالة المنتجة.

وفي عام ١٩٩٠ قدم فريق الخبراء المعني بمشاكل السلع الأساسية في افريقيا، الذي شكله الأمين العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧/٤٣، تقريرا يمثل استراتيجية شاملة لمعالجة مشاكل السلع الأساسية في افريقيا. وبالرغم من أن البعض قد يعتبره باليا، فإن وفد بلدي يعتقد أنه لا يزال صالحا. ويشير التقرير إلى أنه ينبغي للبلدان الافريقية، أولا، أن تلتزم صراحة بتنفيذ مجموعة كبيرة من السياسات التي تشجع التنويع. ويجب تنفيذ برامج التكيف الهيكلي بهدف تهيئة إطار الاقتصاد الكلي اللازم لتشجيع التنويع. غير أن إنشاء إطار سليم للاقتصاد الكلي ليس في حد ذاته كافيا للسعي إلى تحقيق التنويع. ويقترح التقرير مجموعة متنوعة وكبيرة من التدابير، مثل تحسين مرافق النقل والتخزين، وتعزيز التعليم الريفي، وزيادة الاهتمام بالتعليم الزراعي في الجامعات، والتوسع في معرفة الأسواق فيما وراء البحار، وإنشاء التسهيلات المصرفية والائتمانية الكافية، وزيادة الاشتراك في القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المشتركة. ويوافق وفد بلدي أساسا على هذه الاستراتيجية الشاملة، ويود أن يؤكد الدور الهام للقطاع الخاص في إحداث النمو الاقتصادي. ولكي تتمكن افريقيا من اغتنام الفرصة التي أتاحها اختتام جولة أوروغواي، عليها أن تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الأسواق الدولية.

وفي حين أن الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية للمساعدة الذاتية ينبغي أن تكون لب أية استراتيجية لمعالجة مشاكل السلع الأساسية، فيجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهودها دعما كاملا. واليابان، من جانبها، ملتزمة بمساعدة البلدان الافريقية. وبالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لافريقيا، تعطي اليابان الأولوية لتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، اللتين تعتقد أنهما سيسهمان إسهاما كبيرا في عملية تنويع السلع الأساسية. واليابان كجزء من دعمها لافريقيا، استضافت مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية افريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛ وتبع ذلك محفل آسيا - افريقيا المعنون "تقاسم الخبرات"، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وحلقة العمل الإقليمية لجنوب شرقي افريقيا التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن امتناننا لمكتب المنسق الخاص لشؤون افريقيا وأقل البلدان نموا التابع للأمم المتحدة، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وللائتلاف العالمي من أجل افريقيا، ولأندونيسيا وزيمبابوي لتعاونها مع اليابان. وبالنسبة لمبادرات البلدان الافريقية، قررت حلقة العمل الإقليمية لجنوب شرقي افريقيا أن تنشئ فريقا للخبراء من المقرر أن يجتمع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في سيشيل، وستقدم اليابان دعما ماليا لتسديد نفقات هذا الاجتماع. ومن المقرر عقد حلقة عمل أخرى في العام القادم لبلدان وسط وغرب افريقيا. ونأمل أن يساعد هذان الاجتماعان على تعزيز بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في افريقيا. وقامت اليابان منذ عام ١٩٩٤، وفي إطار البرنامج الياباني لدعوة الشباب الافريقي بدعوة وتدريب ما يقرب من ٢٥٠ شابا افريقيا سيصبحون محرك جهود بناء أممهم في المستقبل. وبالنسبة لتنمية القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية وغير ذلك من مسائل الاقتصاد الكلي، فقد استضافت اليابان، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حلقات دراسية عن استراتيجيات التنمية في افريقيا. وعقدت أولى هذه الحلقات في آذار/مارس ١٩٩٤، والثانية في شباط/فبراير ١٩٩٥، ومن المقرر أن تعقد الثالثة في الربيع القادم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، استضافت اليابان الندوة المعنية بالتعليم في افريقيا، التي درست الجهود الماضية والحالية لتنمية

الموارد البشرية في افريقيا، وناقشت جهود افريقيا للمساعدة الذاتية وحالة الدعم الدولي لهذه الجهود. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على تعاون اليابان في إطار تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في افريقيا.

ويود وفد بلدي الآن أن يعلق باقتضاب على تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/50/520، الذي أعده استجابة لقرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩.

أولا، كان يجب أن يشير التقرير إلى المناقشات الجارية في الصندوق المشترك للسلع الأساسية، الذي تعتبر اليابان أكبر مساهم فيه. ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ١٤٢/٤٩، اشترك مجلس إدارة الصندوق المشترك في مناقشات حول أفضل طريقة لاستخدام الفائض من الحساب الأول لدعم مشاريع السلع الأساسية في البلدان النامية، وبخاصة في افريقيا جنوب الصحراء. ولئن كان مجلس الإدارة لم يتوصل بعد إلى نتائج ملموسة، فإننا نأمل أن تتابع الأمانة العامة التطورات في الصندوق المشترك وترفع تقريرا عنها إلى الجمعية العامة.

ثانيا، يشعر وفدي بالقلق لأن التقرير لا يشير إلا إشارة طفيفة إلى الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية.

لا توجد معلومات فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها البلدان الافريقية للنهوض بالتنويع، بما في ذلك الجوانب المتصلة بالمرحلة التحضيرية لمشاريع تنويع السلع الأساسية. ولا توجد معلومات عن الجهود التي بذلتها البلدان الافريقية لإنشاء المجالس الوطنية للتنويع المشار اليها في الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩. ولا توجد معلومات فيما يتعلق بالطلب الفعلي من قبل البلدان الافريقية للمساعدة في المرحلة التحضيرية لمشاريع تنويع السلع الأساسية. ودون هذه المعلومات ليس بالإمكان النظر في تقديم أية مساعدة إضافية لجهود التنويع. ومن الواضح أنه من الضروري تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات التي أشرت اليها توا بغية تسهيل مداولاتها حول هذا البند.

وثالثا، فيما يتعلق بالنظر في المساهمة الخاصة في صندوق التنمية الافريقي، الذي تشكل اليابان أكبر مساهم فيه، وذلك لتمويل المرحلة التحضيرية لمشاريع تنويع السلع الأساسية، أود أن أوضح أن تقرير الأمين العام لا يتضمن أية معلومات عما يقوم به ذلك المصرف في الوقت الحالي لمعالجة قضية التنويع. ولو كانت مثل هذه المعلومات متوفرة ليسَّرت المداولات حول هذا البند في الجمعية العامة.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره المتعلق بالوساطة المالية في افريقيا، الوارد في الوثيقة A/50/490. وفي إعداد هذا التقرير أُخذ بعين الاعتبار بصفة خاصة البيان الذي أصدر في ختام مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية افريقيا والذي تطرق الى

> "الحاجة الى إدخال مزيد من التحسينات على النظم والممارسات المالية من أجل تنشيط استثمار المدخرات المحلية ومنع هروب رؤوس الأموال وعكس مساره". (A/50/490، الفقرة ١)

إن تعبئة الموارد المحلية مفتاح التنمية الافريقية. وكما لوحظ في التقرير، تتاح للتعبئة في القطاع غير الرسمي بشكل خاص إمكانية تجميع مدخرات هائلة. وما زالت هذه القضية قيد النظر في اجتماعات المتابعة لمؤتمر طوكيو، ويحدونا الأمل في أن تساهم النتائج التي تخلص اليها تلك الاجتماعات، الى جانب تقرير الأمين العام، في النهوض بالوساطة المالية في افريقيا.

ويتطلب مجال الوساطة المالية بناء قدرات متخصصة، وترى اليابان أنه ينبغي أن تضطلع المنظمات التي من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأدوار رئيسية في تقديم المساعدة الى البلدان الافريقية. وينبغي أن تدرس التوصيات الواردة في هذا التقرير دراسة جادة من قِبل منظومة الأمم المتحدة، والبلدان الافريقية، والمجتمع الدولي عند اتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال.

ولدى افريقيا، بما تحويه من موارد طبيعية وفيرة، إمكانية هائلة لتحقيق التنمية. غير أن تحقيق أو عدم تحقيق هذه الإمكانية بالكامل يتوقف على الكيفية التي تدار بها هذه الموارد. وترى اليابان أنه إذا أريد أن تدار هذه الموارد على نحو فعال، فيجب جعل تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في قلب جهود التنمية الافريقية.

السيد كاروكوبيرو كامونانويري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما اعتمدت هذه الجمعية العامة برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا عام ١٩٨٦، كان هناك حماس شديد وتوقعات كبيرة بأنه قد تمت أخيرا إقامة مشاركة دولية متينة لصالح أضعف القارات اقتصاديا.

ومع ذلك، فإنه عندما حان وقت إجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لذلك البرنامج عام ١٩٩٠ كان التقدم الذي تم إحرازه ضئيلا. بل إن الأزمة الاقتصادية في افريقيا ازدادت حدة وتدهورا.

ومرة أخرى جدد المجتمع الدولي التزامه بالتضامن والمشاركة الكاملة مع افريقيا، وتم في عام ١٩٩١ اعتماد ترتيب جديد حل محل الترتيب السابق، ذلك هو برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. ومما يدعو الى الأسف أن هذا البرنامج الجديد ظل أيضا في الأغلب دون تنفيذ بعد أربع سنوات من اعتماده.

ويعزى استمرار الحالة الاجتماعية - الاقتصادية المزعزعة في القارة الافريقية الى الظروف الفريدة التي نجد أنفسنا فيها. وما زالت هذه الظروف قائمة كما كانت عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١. وهي تشمل استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية، وعبء الدين الثقيل، وحالات الأزمات والكوارث، وندرة الموارد المتاحة للتنمية. وقد زاد من تعقيد هذه المشاكل المتوطنة عمليتا العولمة والتحرير التوأم، اللتان من غير المحتمل أن تسهما في تحقيق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي في افريقيا في الأجلين القصير الى المتوسط دون العمل المتضافر في افريقيا ومن جانب المجتمع الدولي.

وغني عن القول إن افريقيا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، ويجري بذل جهود كبيرة في هذا الصدد. وفي مطلع العام الحالي، عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية دورة استثنائية كرست للحالة الاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا، واعتمد الوثيقة المعنونة: إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا: برنامج عمل القاهرة. وخلافا لما حدث في أي وقت سابق، يكرس برنامج عمل القاهرة اهتماما كبيرا لما يجب أن تفعله البلدان الافريقية لنفسها. والواقع أن بلدانا افريقية عديدة تقوم اليوم بتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية. ويتم ذلك في معظم الحالات بتكلفة اجتماعية وسياسية باهظة. ويجب أن تعالج هذه القضايا المعقدة والحساسة معالجة كاملة وواقعية في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

ومن الواضح أن تنفيذ هذا البرنامج الجديد جاء مخيبا للآمال. ومع ذلك فإنه يظل ذا أهمية كبيرة، يتعين على المجتمع الدولي أن يعيد التزامه به في سياق استعراض منتصف المدة الذي سيجري في العام القادم. ونحن ندعو الى القيام بعمل محدد وملموس وفقا للالتزامات الواردة في البرنامج الجديد ذاته، وشتى القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية العامة، وبرامج العمل والالتزامات التي تم التعهد بها في شتى المؤتمرات المعقودة مؤخرا.

وفي سياق استعراض منتصف المدة، نحث الأمين العام على تقديم تقييم يبين مدى الاستجابة على نطاق المنظومة الى البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات والسلبيات الموجودة في التوقعات بموجب ذلك البرنامج، وكذلك معلومات عن الكيفية التي يراها للسير في تنفيذ البرنامج. ويتطلب هذا بالطبع إجراء مشاورات واسعة يجب أن تشارك فيها بنشاط الحكومات الوطنية، ومنظمة الوحدة الافريقية، والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. كما نحثه على إعداد توصيات محددة حول دعم الإطار المؤسسي الملائم للتنسيق والتعبئة الكفؤة للموارد والأنشطة اللازمة للتنفيذ الفعال للبرنامج الجديد، دعما للجهود التي تبذلها افريقيا ذاتها.

وهناك درسان نتعلمهما مما قلناه. الأول يتصل بالمسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق افريقيا لتحقيق تنميتها، بالاقتران بالجهود التكميلية التي يقوم المجتمع الدولي بها. ويتعين علينا أن نعالج بعزم وطيد المعوقات الذاتية للنمو والتنمية، وتتضمن هذه المعوقات عدم الاستقرار السياسي، والاستخدام غير الفعال وغير الكفء للموارد البشرية والمادية، والتحديد غير المناسب للأولويات، وتوجيه السياسات العامة على نحو خاطئ، واستخدام آليات للتنفيذ مصممة تصميما خاطئا وغير عملية. ودون حل هذه المشاكل، لن يكون تحقيق النمو والتنمية المعتمدين على الذات في المتناول.

وثانيا، لا يساعد طرح مبادرة تلو الأخرى قضية التنمية الافريقية. وينبغي لنا أن نتفق على نقطة مرجعية واحدة يمكن على أساسها تحقيق تحسينات فيما بعد. ونعتقد أن استعراض نصف المدة، الذي سيجرى السنة القادمة، يوفر الفرصة لتحسين وتقوية البرنامج الجديد، وإلزام أنفسنا ثانية بتنفيذه. ومن الواضح أنه لم يكن أفضل الوثائق صياغة وهذا يبرر الإجراءات التي اقترحناها توا.

وأخيرا، سيكون وفدي مقصرا إن لم يتقدم بالشكر إلى السفير أحمد كمال، الممثل الدائم لباكستان ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على إسهامه الجوهري القيم في مناقشاتنا لهذا الموضوع في الجزء الرفيع المستوى من أعمال المجلس. فإيجازه الدقيق والأمين لهذه الأعمال مكّن وفدي من عدم الدخول في قدر

أكبر من التفصيل. ومن نفس المنطلق، نشكر الأمين العام على تقاريره المفيدة التي استرشدت بها مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومما لا شك فيه أن مشاركة أعضاء آخرين من أسرة الأمم المتحدة وجميع الوفود أثرت مناقشاتنا.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مما أوجد الأسى البالغ في نفوسنا الخبر المحزن بوفاة عدد كبير من ركاب الطائرة التابعة لخطوط الكاميرون الجوية التي تحطمت صباح هذا اليوم في مطار دوالا. وفي هذه المناسبة المؤلمة، نتقدم بأصدق تعازينا ومواساتنا الأخوية القلبية إلى سفير الكاميرون وإلى أسر الضحايا.

يرغب وفد تونس في أن يتشاطر مع الجمعية بعض الأفكار بشأن بند جدول الأعمال المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات".

وفي هذا الصدد، يسرني أن أرحب في البداية باهتمام المجتمع الدولي بتنمية ونمو أفريقيا. وهكذا، فإن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات تعبير حسن التوقيت عن اهتمام الأمم المتحدة بتحرير اقتصاد القارة. ويمثّل هذا البرنامج التزام المنظمة، الذي أُكد عليه ثانية في آخر دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/يوليه ١٩٩٥، بدعم جهود التنمية الافريقية. وبالنسبة للدول الافريقية ككل، يمثل أيضا عملا يدل على الإيمان بعقيدة، وبارقة أمل تستلهمها في كفاحها من أجل التنمية، على الرغم من تقلبات الحالة الدولية والصعاب الحالية. وتتزايد أهمية هذا الدعم بالنظر الى أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عانتها افريقيا في الثمانينات وامتدت على مدى العقد الماضي لم تخف بعد في مناطق واسعة من القارة.

وهذه الحالة، التي تفاقمت بسبب الجفاف الطويل، لم يكن من الممكن إلا أن تؤدي الى الاضطراب الاجتماعي الذي هدد الاستقرار الهش في بلدان كانت بالفعل، في العديد من الحالات، بالغة التقلقل. وفي هذا السياق غير المؤاتي تعين على البلدان الافريقية أن تعتمد سياسات تستهدف عكس الاتجاه السلبي واستعادة النظام إلى اقتصاداتها الممزقة.

ولتحقيق هذه الغاية، نفّذت جميع بلداننا تقريبا برامج التثبيت والتكييف الهيكلي التي رعاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهكذا وفقا لتقرير الأمين العام:

"فإن أكثر من نصف بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي شملتها الدراسة الاستقصائية في عام ١٩٩٤، وعددها ٣٤ بلدا، قد حقق تقدما في تنفيذ الإصلاحات المالية وفقا لهذا النسق". (A/50/490، الفقرة ٢٦)

ووفقا لما جاء في نفس التقرير، فإن برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي التي اضطلعت بها البلدان الافريقية زادت من كفاءة نظمها المالية وحسّنت أداء اقتصاداتها في النمو والادخار وتخفيض التضخم. بيد أننا يجب أن نعترف بأن الحالة لا تزال هشة وأن الجهود التي تبذل تكون في معظم الأحيان بطيئة في إعطاء النتائج المرجوة.

ووفقا للبيانات الواردة في مختلف وثائق الأمم المتحدة، لا تزال افريقيا تمر بحالة صعبة كما أنها شهدت تراجعا في بعض الحالات. فبعض بلدان القارة التي كانت في بداية العقد تنتمي الى فئة البلدان المتوسطة الدخل أصبحت الآن تنتمي الى مجموعة أقل البلدان نموا. وتنطبق نفس الملاحظة على التجارة الخارجية للقارة. فقد انخفضت باطراد حصة افريقيا من الصادرات العالمية، من ٤ في المائة في السبعينات إلى ١ في المائة تقريبا حاليا. وفي نفس الوقت، فقد الدخل من المساعدة الإنمائية الرسمية قيمته الحقيقية منذ عام ١٩٩٠. كما أن موجة الاستثمار الخاص في البلدان النامية تجاهلت افريقيا.

وإذ أدركت بلداننا أن التعاون والتكامل الاقتصاديين هما أصح وسيلتين لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، وبالتالي لضمان التنمية المستدامة في افريقيا، عملت على تحقيق هذه الغاية طوال هذا العقد على المستوى دون الإقليمي وعلى مستوى القارة كليهما.

والتجمعات الإقليمية - وهي عناصر هامة قد تكون لها آثار إيجابية على آفاق التنمية بصورة عامة وعلى التصنيع وتطوير الخدمات والتوسع التجاري بصورة خاصة - تشمل الآن كل منطقة دون إقليمية في القارة. وتصميم افريقيا على القيام بدور قيادي وتعبئة جهودها من أجل التنمية الشاملة أُكد عليه ثانية قبل وقت ليس بطويل رؤساء دول افريقيا في آخر اجتماع قمة لهم.

ومع ذلك، نحن مضطرون لأن نلاحظ أن المشاركة التي كانت ترغب افريقيا فيها كان تبلورها بطيئا. وفي الحقيقة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا ضعيف جدا ولا ينمو. ولم تبلغ التدفقات

المالية في عام ١٩٩٢ إلى افريقيا كلها سوى بليوني دولار، أي أقل من ٢ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وبالنسبة للمستثمرين الأجانب، يبقى الاهتمام الرئيسي بافريقيا منصبا على مواردها الطبيعية. وبالتالي، فإن افريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تزيد فيها التنمية عن طريق الاستثمار الرسمي على التنمية عن طريق الاستثمار الخاص.

إن الاعتماد على السلع الأساسية والدخل المنخفض للفرد وهشاشة الروابط بين الصناعات، بل حتى انعدامها، كانت جميعها عوامل سلبية أعاقت تنمية ونمو افريقيا. ومن هنا تظهر جسامة المشكلة وتعقد العقبات التي يتعين على القارة الافريقية أن تتغلب عليها لكي تبني أسس بناها التحتية، نظرا لأنه من الواضح أن التنمية الاجتماعية الاقتصادية عملية متكاملة يتطلب تحقيقها الاضطلاع بعمليات ضخمة مباشرة في العديد من القطاعات، بما فيها الصناعة والزراعة والتدريب والخدمات الأساسية.

إن تنمية وتشجيع الصناعات الأساسية الضرورية للتنمية الطويلة الأجل للمنطقة، وتشجيع الصناعات الصغيرة لتوليد العمالة في الدول الأعضاء والنهوض بالصناعات التحويلية كانت في صلب التدابير التي اتخذتها دول افريقيا، بدعم من المجتمع الدولي ومنظمات منظومة الأمم المتحدة.

ومع ذلك، يجب علينا أن نسلم بأن الاجراءات التي تتخذها في الوقت الحاضر منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بعامة أبعد من أن تفي بغرض معالجة المشكلات التي تواجه افريقيا. فإذا كان لا بد من التغلب على الأزمة السائدة في افريقيا، فيجب علينا أن نتحلى بدرجة أكبر من التصميم وأن نخصص موارد أكبر بكثير، على الصعيدين الوطني والدولي.

وبالتالي، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء تناقص مساعدات التنمية الرسمية. ونرى أنه يجب اتخاذ خطوات عاجلة من أجل زيادة تدفقات الرأسمال المخصص للبلدان الافريقية. وينبغي أن يرافق هذه التدابير تخفيض الدين الخارجي الواقع على تلك البلدان. وإن زيادة تعبئة الموارد قمينة بأن تمكن بلدان افريقيا من الانتقال من مرحلة التكيف إلى مرحلة التنمية.

وينبغي للبلدان الأفريقية أيضا أن تتمكن من التعويل على المساعدة الدولية لتمكينها من الاستفادة التامة من الإمكانيات المتاحة أمامها عن طريق تنفيذ الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والتخفيف، في الوقت نفسه، من الأثر السلبي الذي قد يترتب على هذه التدابير في المدى القصير.

وأخيرا، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يؤيد جهود افريقيا المبذولة من أجل تنويع اقتصادها وبالتالي تحرير شعوبها من الاعتماد على صادرات سلعة من سلعتين أساسيتين تتقلب أسعارهما حسب نزوات السوق. وإن الحاجة إلى تنويع قطاع السلع الأساسية الافريقية قد تم التأكيد عليها مجددا في جميع تقارير الأمين العام المتعلقة بهذه المسألة. وعلى افريقيا، التي تعتمد في كسب حصائلها على عدد صغير من السلع الأساسية أن تنوع انتاجها وصادراتها لكي تمكن اقتصادات دول القارة من أن تقاوم، دون ضرر كبير، أثر التقلبات في الصادرات ومعدلات التبادل التجاري.

وهذا هو السياق الذي ينبغي للمرء أن ينظر فيه إلى القرار ١٤٢/٤٩، الذي يدعو الدول المشاركة في مصرف التنمية الافريقي إلى أن تولي اهتماما خاصا لتنويع السلع الأساسية الافريقية وأن تدرس على وجه الاستعجال تقديم إسهام يكفي لتمويل المرحلة التحضيرية في مشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية في القارة الافريقية. وفي هذا الصدد، يحدو تونس الأمل بأن تختتم بنجاح في أقرب وقت ممكن المفاوضات الحالية بشأن إعادة تغذية صندوق التنمية الافريقي.

ونود كذلك أن نعرب عن ارتياحنا لإنشاء قوة العمل المشتركة بين الوكالات لمساعدة مصرف التنمية الافريقي بشأن مسائل تتصل بتنويع السلع الأساسية. فالاجراءات التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة في مجال متابعة برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل

الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ينبغي أن تلقى الترحيب كخطوة ملموسة أولى في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، تشعر تونس بالأسف، لأنه بعد مرور سنة على اتخاذ القرار ١٤٢/٤٩ لم يتم إحراز أي تقدم في هذا الصدد.

وبالتالي، نناشد المجتمع الدولي أن يضمن منح شكل عملي في أقرب وقت ممكن للاهتمام والتأييد اللذين تم الإعراب عنهما لجهود التنمية الافريقية، وأعرب عنهما في الآونة الأخيرة - في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٥ - في إطار الجزء الرفيع المستوى المعني بافريقيا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

وأود أن أبلغ الوفود بأن البت في مشاريع القرارات سيجري في موعد يعلن عنه.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند ٤٦ من جدول الأعمال "تقديم المساعدة في إزالة الألغام" الذي كان من المقرر النظر فيه بعد ظهر يوم الأربعاء، ٦ كانون الأول/ديسمبر، سينظر فيه يوم الخميس، ١٤ كانون الأول/ديسمبر، في الصباح، باعتباره البند الثاني، عقب النظر في البند ١٠٥ من جدول الأعمال، "التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة".

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥